



كتّاب ماري عبراق
داد خاص بالقائم بمقتضى ماد

ثلاثة المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠ / ٥ / ٦ برئاسة القاضي
السيد محدث المحمود وحضوره كل من السادة القضاة فاروق محمد الصافي
و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صالح
القلبي و عمرو صالح الكعبي وبخاليل شعبون فضي كوركيس وحسين أبو
العن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المغزى - المدعى عليه - رئيس مجلس محافظة بغداد / بصفته بوظيفته / و ولده
الموقف الحقوقي ولد مجید صالح .
المغزى عليه - المدعى - حسان داشر سراي / وكيله العامل
حسن جابر سلطان .

الإرجاع

ادعى وكيل المدعي (المغزى عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بان
مجلس محافظة بغداد (المغزى) اصدر قراره المرقم (١٧) في ٢٠٠٩/٧/٦ ،
القاضي باقالة موكله من منصب رئيس مجلس البادي في تاجة الرشيد ،
استناداً لأحكام المادة (٤٠) البند (ثالثاً) الفقرة (١) من قانون المحافظات
غير المنظمة في تاريخ رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وحيث ان القرار المذكور
مخالٍ للقانون لعدم اجراء تحويل اصولي مع المدعى وكذلك لعدم
استجوابه وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١) من القانون المذكور اعلاه .

uko "ماوري عيسو عاز

داد طارق بالائيه لبيتنيسادم



جمهورية العراق

المملكة الاتحادية العليا

٢٠١٠/٣٧/٤ (الحادية عشر) / تميز

نظم المدعى لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفاته وسجل بعده وارد (٣٣٢١٢) في ٢٠٠٩/٨/١١ ولم يبيت في التظلم رقم مضمون العدة القانونية ، أقام المدعى دعوته بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٦٨ ، ونتيجة للمرافعة المختوية الطلبية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٢ قراراً بـ (٢٢٥) في ٢٠٠٩/١١، الحكم بإزالة المدعى عليه / إضافة لوظيفاته بالفداء فراره المرقم (١٧) في ٢٠٠٩/٧/١٤ ، وإعادة المدعى إلى منصبه السابق كرئيس مجلس العطش لتجاهله الرشيد ، ومنحه كافة الإلزامات المترتبة على القاء القرار المذكور ، وتحميل المدعى عليه / إضافة لوظيفته المصارييف وأتعاب المحاماة . ذلك ان أحكام الفقرة (١) من البند (ثالثاً) / من العدة (٢٠) التي استند إليها المدعى عليه / إضافة لوظيفته في قرار الإذلة ، لا تطبق على وظيفة المدعى . ظعن العيوز بالحكم باسم المحكمة الاتحادية العليا باختلاف التمييزية الموردة ٢٠١٠/٣/١٧ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التتحقق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التميوزي مقدم ضمن العدة القانونية قرر فيه شرعاً . ولدى النظر في الحكم العيوز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند إليها . حيث ان العيوز (المدعى عليه) رئيس مجلس محافظة بغداد أصدر القرار المطعون فيه المرقم (١٧) لسنة ٢٠٠٩ و المزدوج ٢٠٠٩/٧/١١



مکوٰ مارو عیراق
داد کاری بالائی نیشنپرنس

الشخصين بثلاة المدعى (المميز عليه) رئيس المجلس المحلي لناحية الرشيد عمال كاظم سراي من منصبه استناداً لأحكام الفقرة (١) من البند (ثالثاً) من المادة (٢٠) من قانون المحافظات غير المنقحة في البند رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ للصلة العامة . وحيث أن النص المذكور لم يخول مجلس المحافظة بإقالة رئيس المجلس المحلي الناجحة أو أحد أعضائه وإنما خوله النص حل المجلس المحلي بالكامل بالأنظمة المطلقة لعدد أعضائه وليس إقالة رئيس مجلس الناجحة أو أحد أعضائه وإن (إقالة رئيس مجلس الناجحة من أعضاء مجلس الناجحة) حيث ورد في المادة (١٢) (إثنان) ((المجلس الناجحة أعضاء رئيس مجلس الناجحة بالأنظمة المطلقة لعدد الأعضاء)) وليس لمجلس المحافظة مثل هذا الحق . كما أن دفع و Kelley المدعى عليه (المميز) في الجلسة الموزعة ٢٠١٠/٢/١٧ في الإذاعة كانت استناداً لأحكام المادة (٦) (أولاً) من القانون أعلاه فهو دفع غير وارد لأن كل مجلس له حق إنهاء عضوية احتسابه فقط وليس احتساب المجلس الأخرى وبالتالي ليس لمجلس المحافظة صلاحية في إقالة رئيس مجلس الناجحة هذا من جهة ومن جهة أخرى أن كل إعطاء أو إقالة يجب أن يسجله جلسة استجواب الشخص المعني عملاً بحكم نص المادة (٢١) من قانون المحافظات غير المنقحة في البند . وما نقدم وحيث أن الحكم المميز قضى بالبقاء الأخير المطعون

بسم الله الرحمن الرحيم

كره مادوي عبوران
داد خانوي بالآئي ثانية بـ مادوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠١٠/٩/١٨/الحادية عشر

في موضوع الدعوى فيكون الحكم صحيحاً فرقاً تصديقه ورد الطعون التسليمة
وتحصيل العجز رسم التثبيت وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٩/١٨.

الرئيس
مدحت محمود
العضو
فاروق محمد السامي
العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد
العضو
أكرم احمد يابان
العضو
محمد صالح اللذيني

العضو
مهمايل شمرون قيس كوركيس
العضو
حسين أبو القن

د. جعفر ناصر حسين